العرب
الأحد 2020/03/08
السنة 42 العدد 11640

التأميم عدوّ لبنان

خيرالله خيرالله
إعلامي لبناني

أن يحبط المدعي العام التمييزي في لبنان محاولة لفرض قيود على المصارف الكبرى وفرض نوع من الحجز على ممتلكاتها وممتلكات رؤساء مجلس الإدارة فيها، خطوة تدلّ على أن لبنان ما زال يقاوم. إنّه يقاوم حاليا، وإن بشقّ النفس، محاولة القضاء على آخر حصن من الحصون التي صمدت في وجه الانتهاء من البلد وذلك منذ توقيع اتفاق القاهرة المشؤوم في العام 1969.

صنع لبنان اقتصاده الذي صمد طويلا بفضل المبادرة الفردية والابتعاد عن فكرة التأميم. هناك حاليا محاولة جدّية لجعل البلد يسقط. لو لم يكن الأمر كذلك، لما كان المدعي العام المالي اتخذ قرارا في شأن موجودات المصارف الكبيرة، مستثنيا مصارف معيّنة لأسباب ما زالت مجهولة

يقاوم لبنان بكلّ بساطة التأميم الذي يظلّ عدوّه الأوّل والذي أوصل بلدانا عربية عدّة إلى خراب. على رأس هذه البلدان سوريا التي أفقدتها التأميمات في عهد الوحدة مع مصر (1958 – 1961) ثمّ في عهد البعث، الذي انبثق عنه النظام الأقلّوي القائم، كلّ قدرة على المقاومة... فانتهت إلى ما انتهت إليه بسبب القضاء على المبادرة الفردية لدى الإنسان السوري. انتهت إلى بلد مفتّت. باتت سوريا بلدا مفتّتا إلى درجة صار فيها الرئيس التركي رجب طيب أردوغان يتاجر بلاجئيه في محاولة لابتزاز أوروبا!

تبيّن، في ضوء تدخّل النيابة العامة التمييزية في لبنان لمنع أي إجراءات في حق موجودات المصارف، أنّه لا يزال هناك قضاة لبنانيون يتمتعون بحدّ أدنى من الاستقلالية. هذا أمر مهمّ بحدّ ذاته في بلد انهار اقتصاده عمليا وليس معروفا هل لا يزال في الإمكان إنقاذه. من الطبيعي طرح مثل هذا التساؤل في وقت هناك من يحاول تحميل المصارف اللبنانية مسؤولية الانهيار، علما أن هناك مآخذ كثيرة على بعض المصارف.

يتجاهل الذين يشنون الحملة على المصارف أن ما يفعلونه يصبّ في تدمير الاقتصاد نهائيا، أي تدمير البلد. فالمعادلة في غاية البساطة. يشكّل النظام المصرفي العمود الفقري للاقتصاد اللبناني. توقف المصارف يعني توقف الاقتصاد. هل من بلد في العالم يستطيع البقاء على رجليه من دون دورة اقتصادية؟

تكمن مأساة لبنان في غياب الفهم في السياسة والاقتصاد في آن. ما وصل إليه لبنان نتيجة طبيعية لغياب الرؤية لدى القيادة السياسية التي لم تعد تعي معنى تحوّل البلد إلى قاعدة إيرانية لا أكثر. لا تمتلك هذه القيادة السياسية القدرة على استيعاب ما على المحكّ في لبنان وما هي القرارات الشجاعة الواجب اتخاذها من أجل إنقاذ ما يمكن إنقاذه.

من أجل مساعدة هذه القيادة السياسية في جعلها تعي ما هو على المحكّ، أي أن مستقبل لبنان كلّه بات في مهبّ الريح، لا بدّ من العودة إلى الأسباب التي مكنت البلد الصغير من البقاء استثناء في المنطقة حتّى العام 1975. هناك أسباب عدّة وراء ازدهار لبنان. من بينها المصارف ونظامه الحرّ المعادي للتأميم. أكثر من ذلك، لا بدّ من امتلاك الشجاعة الكافية للاعتراف بأنّ رفيق الحريري قام بمحاولة جدّية لإعادة لبنان إلى خارطة الشرق الأوسط انطلاقا من وسط بيروت الذي يشهد محاولة للقضاء عليه نهائيا.

المطلوب قتل رفيق الحريري مرّة أخرى ومعاقبة لبنان لأنّه حاول أن يعود بلدا لكلّ أبنائه. في كلّ يوم يمرّ، نفهم أكثر لماذا اغتيل رفيق الحريري ولماذا كلّ هذا الحقد لدى الذين قتلوه عليه وعلى لبنان. القتلة معروفون للأسف الشديد وهم مستمرّون في قتل لبنان!

ما ينفّذ حاليا، بكلّ الوسائل المتاحة يمثل خطوة أخرى على طريق الانتهاء من لبنان. بعد خنق بيروت، لم تعد هناك سوى عقبة أخيرة هي النظام المصرفي اللبناني الذي استهدفه "حزب الله" منذ سنوات عدّة، لا لشيء سوى لأنّ لا همّ لهذا الحزب سوى حماية المصالح الإيرانية بغض النظر عمّا يحلّ بلبنان واللبنانيين، بما في ذلك الشيعة منهم.

المؤسف، بل المخيف، غياب القيادة السياسية التي تقول بكلّ صراحة إن الخيارات المتاحة أمام لبنان واضحة ومحدودة. لا يمكن إنقاذ لبنان، هذا إذا كان هناك ما لا يزال في الإمكان إنقاذه، إلّا عن طريق المساعدات العربيّة أو عبر تدخّل المؤسسات المالية الدولية، في مقدّمها صندوق النقد الدولي. ليس سرّا أن هذه المؤسسات الدولية لا تتصرّف من دون ضوء أخضر أميركي.

بكلام أوضح، لم يفعل لبنان شيئا من أجل الحصول على مساعدات عربيّة. لا يمكن أن يكون لبنان صوت إيران في مجلس جامعة الدول العربية، لا عبر جبران باسيل ولا غيره، ولا يمكن للبنان أن يجد اهتماما أميركيا ما دام "حزب الله" يتحكّم بمصيره، خصوصا بعد تشكيل حكومة حسّان دياب التي تثبت في كلّ يوم أنّها ليست سوى "حكومة حزب الله" في عهد "حزب الله".

صنع لبنان اقتصاده الذي صمد طويلا بفضل المبادرة الفردية والابتعاد عن فكرة التأميم. هناك حاليا محاولة جدّية لجعل البلد يسقط. لو لم يكن الأمر كذلك، لما كان المدعي العام المالي اتخذ قرارا في شأن موجودات المصارف الكبيرة، مستثنيا مصارف معيّنة لأسباب ما زالت مجهولة.

من حسن الحظ، وجد من يبطل هذا القرار عبر جهة قضائية تدرك أبعاده وتدرك خصوصا النتائج التي يمكن أن تترتب عليه. على الرغم من ذلك، إن تصرّف المدّعي العام المالي يثير قلقا يشير إلى أنّ هناك من لا يهمّه ما الذي يحل بالبلد ما دام هذا البلد مستعمرة إيرانية ولا شيء آخر...

من المضحك المبكي أن تقول "كتلة الوفاء للمقاومة" وهي كتلة نوّاب "حزب الله" بعد اجتماعها الأخير "حذار استدراج وصايات أجنبية على البلد، أيّا تكن الذريعة". كلام الحزب موجّه إلى صندوق النقد الدولي. ما لم يقله الحزب ما هي الخيارات الأخرى أمام لبنان. لم يقل ما الدور الذي تلعبه إيران في لبنان وهل لديها ما تصدّره إلى لبنان غير الغرائز المذهبية والسلاح الميليشياوي وكورونا... وأدوية مشكوك بفعاليتها؟

بعض الشجاعة ضروري بين حين وآخر. أقلّه بالنسبة إلى شجاعة الاعتراف بأن فكرة التأميم ما زالت الطريق القصير للقضاء على لبنان أو ما بقي منه وتغيير طبيعة مجتمعه وصورته في العالم، وهي صورة صارت مشوّهة إلى حدّ كبير. الهدف من التأميم، بدءا بالمصارف، تصفية حساب مع لبنان ومع اللبنانيين الذين جاهدوا فعلا وعملوا بكدّ من أجل إنقاذ ما بقي من البلد، خصوصا من أجل تفادي وجود رئيس للجمهورية تفرضه عليهم إيران وحكومة يشكّلها "حزب الله" وأبواب مشرّعة أمام كورونا معروفة المصدر...

سياسات تعمد إلى إحراق البلاد

أزمة سد النهضة الإثيوبي: تصاعد الصراع حول النيل

د. خطار أبودياب
أستاذ العلوم السياسية، المركز الدولي للجيوبوليتيك-باريس

لم تشارك إثيوبيا في اجتماع واشنطن، أواخر فبراير الماضي، حول سد النهضة كي لا توقع على الاتفاق لاعتراضها على قواعد ملء السد رغم موافقتها المبدئية. ومقابل قيام مصر بالتوقيع بالأحرف الأولى على الاتفاق الذي أسفرت عنه جولات المفاوضات حول سد النهضة تحت الرعاية الأميركية باعتباره اتفاقا شاملا وعادلا ومتوازنا، صعّدت أديس أبابا من موقفها إذ أعلن وزير الخارجية الإثيوبي غيتداحشو أندراغو، في الثالث من مارس الحالي، عن قرار بلاده "البدء في ملء سد النهضة اعتبارا من يوليو المقبل"، مضيفا أن "الأرض أرضنا والمياه مياهنا والمال الذي يبنى به سد النهضة مالنا ولا قوة يمكنها منعنا من بنائه".

في نفس السياق اعتبرت رئيسة إثيوبيا، ساهلورك زودي، في رسالة وجهتها إلى الشعب الإثيوبي أن "سد النهضة الإثيوبي الكبير، هو نموذج لوحدتنا، أكثر من مجرد مشروع تنموي، وسلاح إثيوبيا الكبير للتغلب على الفقر وإحياء الأمل في التنمية المستقبلية".

زيادة على البعد التنموي وحاجة إثيوبيا الماسة إلى الكهرباء واعتماد مصر على مياه النيل بنسبة تقارب التسعين في المئة، لا يمكن إخفاء البعد الاستراتيجي في الصراع حول مياه النيل ومحاولة محاصرة مصر وإضعاف موقعها الجيوسياسي في التوازنات الإقليمية.

هكذا يرتسم في أعالي النيل تحد استراتيجي كبير للقاهرة لاسيما على مستوى القرن الأفريقي ومنظومة البحر الأحمر، ويمكن له أن يمس أمنها الغذائي واقتصادها، لكنه يمثل أيضا اختبارا لأديس أبابا ودورها الإقليمي كعاصمة للاتحاد الأفريقي، ويتصل عن قرب بتوازنات داخلية هشة.

هذا العامل الداخلي كان السبب العلني وراء رغبة رئيس الوزراء آبي أحمد في تأجيل التوقيع على الاتفاق إلى ما بعد الانتخابات التشريعية في أغسطس 2020، لتجنب المزايدة عليه من قبل بعض الطبقة السياسية والمجموعات العرقية المعترضة في الأساس على إصلاحاته ونهجه.

ومما لا شك فيه أن مسعى توحيد البلاد ضد الخطر الخارجي وأهمية مشروع السد في التنمية الغائبة لن يحجبا النزاعات العرقية والانقسامات المهددة للبنية الإثيوبية. لكن مراقبين حياديين يخشون من لعبة توزيع أدوار داخل إثيوبيا في التسويف وفرض الأمر الواقع لجهة بدء ملء السد وتشغيله قبل العودة إلى طاولة التفاوض.

في المقابل، تستغرب أوساط أخرى تصرف رئيس الحكومة الذي نال جائزة نوبل للسلام تبعا لدوره في إنهاء الحرب مع أريتريا، والذي يغامر بتفجير نزاع أخطر مع مصر.

وفي هذا السياق يصح التساؤل عن احتمالات وجود تحريض خارجي أو أياد خارجية في تحريك هذا الملف، لكن دور البنك الدولي الواقع عمليا تحت النفوذ الأميركي، كما الوساطة التي قبل الرئيس الأميركي دونالد ترامب رعايتها وإيكالها للمقرب منه وزير الخزانة (وليس لوزارة الخارجية لأسباب غامضة) يدلل على حرص أميركي على مراعاة مصالح دولتين صديقتين وضمان الاستقرار.

أما بشأن دور إسرائيلي مفترض نظرا لدور تاريخي في الدول المحيطة بالعالم العربي (إثيوبيا، كينيا، إيران وتركيا) أو لدور مستجد من تشاد إلى القرن الأفريقي، لا يمكن الجزم بأي تورط مباشر. غير أن خبراء مصريين لا يستبعدون هذا الاهتمام الإسرائيلي عن قرب بهذا الملف رغبة في إبقاء مصر مقيدة استراتيجيا لكي لا تفكر في لعب دور ريادي عربي.

بغض النظر عن العوامل الداخلية والمواقف الإقليمية والدولية حيال هذا الموضوع الحساس والمتصل بالصراع على الموارد والطاقة المائية والهيدرولوجية، يحضر القانون الدولي بقوة في حل هكذا نزاعات لأن الأنهار الدولية كما النيل لا تتمتع فيها دول المنبع أو الممر بسيادة مطلقة من دون مراعاة حقوق الدول المحاذية ودول أو دولة المصب.

منذ أبريل 2011، وبعد التأكّد من تصميم أديس أبابا على بناء سد النهضة الكبير، بدأ ماراثون التفاوض الشاق للوصول إلى اتفاق بين الدول المعنية أي إثيوبيا والسودان ومصر. وحسب مفاوض مصري كان "السودان عمليا الحليف الاستراتيجي لإثيوبيا والمناكف لمصر"، لكن مصدرا سودانيا يعزو ذلك إلى أولوية المصلحة الوطنية للسودان كدولة ممر في تلبية احتياجاتها الكبيرة.

إلا أن مجمل الصعوبات لم يمنع من التوصل في شهر مارس سنة 2015 إلى التوقيع بين الأطراف الثلاثة على اتفاق المبادئ العشرة حول سد النهضة. وبالفعل لا يعد هذا الاتفاق معاهدة دولية ملزمة ويأتي تتويجا لجهود ومسارات متراكمة منذ اتفاقية 1902 واتفاقية 1929 واتفاقية 1959 (اتفاقية حوض النيل) واتفاقية عنتيبي 2010.

لذا كان يتوجب استكمال إعلان المبادئ ببروتوكول حول التشغيل وتفاصيله. بيد أن الأهم في إعلان 2015 ما ورد في البند الخامس بخصوص التعاون في الملء الأول وإدارة السد إن لناحية الاتفاق على الخطوط الإرشادية وقواعد الملء الأول لسد النهضة والتي ستشمل كافة السيناريوهات المختلفة، بالتوازي مع عملية بناء السد، أو لجهة الاتفاق على الخطوط الإرشادية وقواعد التشغيل السنوي لسد النهضة، والتي يجوز لمالك السد ضبطها من وقت إلى آخر.

وهذا يعني أن أديس أبابا التزمت مبدئيا بعدم المباشرة بملء السد من دون اتفاق حتى لا يحصل إجحاف بحقوق مصر. في هذا السياق يقول أستاذ القانون الدولي، الدكتور أيمن سلامة، إن التصريحات الإثيوبية الأخيرة التي تزعم بأن سلطاتها مطلقة في إدارة وتشغيل وملء سد النهضة باعتباره في أرض إثيوبية وتم تشييده بأموال وطنية خالصة وأن لأديس أبابا سيادة مطلقة على نهر النيل الأزرق الذي يجري في إقليمها "لا تعدو إلا دفوعا غير مؤسسة، ومزاعم باطلة". وهذا دقيق لأن ملكية إثيوبيا لسد النهضة لا تعفيها من أعباء قانونية دولية أهمها عدم الإضرار بالغير، وخاصة دولة مصب النهر، وهي مصر.

ملكية إثيوبيا لسد النهضة لا تعفيها من أعباء قانونية دولية أهمها عدم الإضرار بالغير، وخاصة دولة مصب النهر، وهي مصر

تتعامل القاهرة مع هذا الملف الدقيق بحذر ومرونة، وحسب مصدر دبلوماسي مصري، يتفرغ رئيس الدبلوماسية المصرية عمليا لمتابعته. علما أنه سبق لمصر كسب معركة طابا بعد تحكيم دولي وهي لا تستبعد اللجوء إلى محكمة العدل الدولية في حال فشلت الوساطة الأميركية. إذ أن النيل الأزرق ليس نهرا داخليا إثيوبيا لتبسط عليه أديس أبابا السيادة المطلقة، وفقا لاتفاقية الأمم المتحدة في عام 1982 لقانون البحار، ولأن النهر الدولي في إقليم دولة ما لا ينطبق عليه «مبدأ هارمون» الذي كان يجيز للدولة ويرخص لها الانتفاع المطلق بالنهر الدولي في الجزء الذي يجري في إقليمها دون اعتبار لحقوق الآخرين.

لا قوة يمكنها الوقوف في وجه سد النهضة